النهار
الثلاثاء 15 حزيران 2010 - السنة 77 - العدد 24074

هل يصل مشروع قانون الشركات PPP إلى مجلس النواب ؟

طربيه: انخفاض كلفة التمويل عامل مساعد لجذب الاستثمارات

رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه متحدثا الى "النهار".

في نهاية نيسان الماضي، أنهى مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص Private Public Partnership PPP جولته على الأقطاب، بعدما اخضع لنقاشات أولية قبل منحه" البركة" السياسية. وكان يؤمل أن يحمل النائب علي حسن خليل الصياغة الأولية التي أعدها الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك وخبراء، الى مجلس النواب تمهيداً لاقرارها قانوناً بآليات جديدة تنظم العلاقة ما بين القطاعين، ولا سيما بعد الملاحظات التي رفعها كل من الحايك وجمعية المصارف الى المعنيين، وخلصت في معظمها الى موقف ايجابي من المفهوم المبدئي المطروح للشراكة.

لكن، من حينه، دخل مشروع القانون في غيبوبة الانتخابات البلدية والاختيارية ومن بعدها مشروع موازنة 2010 ليصبح مجهول الاقامة، رغم الحاجة الى اعادة اطلاق ورشة النهوض انطلاقاً من أهمية ما تمثله آلية الشراكة كأحد الخيارات الاستراتيجية الفضلى لتمويل مشاريع البنى التحتية وتوفير آلاف فرص العمل الجديدة، وهذا ما تحتاج إليه الموازنة لتعزيز ابواب التمويل للانفاق الاستثماري المتزايد الهادف الى دعم الاقتصاد في المديين المتوسط والبعيد.

صحيح أن القانون لم يصدر بعد، لكنه سيلحق بمراسيم تطبيقية. ولا يكفي الاطلاع على اطار عام لأي مشروع لتحديد نجاحه او فشله، إذ إن الغاية منه وفق رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، هي دعم البنية التحتية التي باتت معوّقة للاقتصاد والنمو من دون تضخيم الدين لتقوم الدولة مباشرة بالانفاق على مشاريع البنية التحتية. الهدف إذاً عدم زيادة المديونية مع دعوة القطاع الخاص الى تنفيذ تلك المشاريع عبر الشراكة ولفترة معينة، "بما يدخل الى الدولة وسائل الادارة الحديثة المعتمدة من القطاع الخاص المبنية على الانتاجية والكفاية ومبدأ المحاسبة ودراسات الجدوى، على ان يبقى للدولة دورها كناظمة لكل الانشطة وخصوصاً ان مشاريع البنى التحتية منتجة ويجب ان تحدد الدولة ايراداتها مع ملتزم الخدمات ومستهلكيها". الى ذلك، يؤكد ضرورة وجود الدولة "ليس كهيئة ناظمة فحسب، بل لمراقبة حسن تنفيذ الخدمات وايصالها الى المستهلكين مع توافق مسبق على طرق التسعير، اذ يفترض ان تكون الدولة موافقة مسبقاً على التسعير والجباية."

ماذا عن دور القطاع الخاص؟
يقول طربيه ان القطاع المصرفي سيكون الشريك في هذه العملية "اذ يتحمل مخاطر التمويل ودرسها ومراقبة الاداء (التحصيل) وفقاً للعمل المصرفي العادي، لأننا لن نكون الجهة التي ستدير او تستثمر". وشدد على ضرورة درس مخاطر المشاريع، "لأن الفشل ينجم عن عدم دراسة الجدوى جدياً وعدم نجاح الادارة، أو لاسباب خارجية قاهرة تتعلق بالمخاطر الجيوسياسية وبالكلفة وبمخاطر التحصيل من المستهلكين". ونصح بأن يكون المشغّلون من اصحاب الخبرات الذين يدركون في اي قطاعات استراتيجية يستثمرون ويبادرون الى درس المخاطر.
وهل ستضع المصارف سقفاً محدداً لتمويل مشاريع البنية التحتية عبر قانون الشراكة؟
قال طربيه ان تلك المشاريع تتطلب تمويلاً متوسطاً وطويل الأمد، ولدى المصارف القدرة على جذب تمويل مماثل في ضوء ما سيطرح من مشاريع. "هذا لا يعني اننا سنستخدم مواردنا القصيرة لتوظيفات طويلة الأمد بما لا يتوافق مع مفهوم الـMismatching، بل لدينا قدرة على جذب تمويل طويل الأمد سواء عبر أسهم تفضيلية او عبر ديون مرؤوسة. الامكانات قائمة مالياً، وقد تكون من الداخل او الخارج طالما أن الاقتصاد مفتوح."
واكد ان المصارف ملتزمة مع الدولة والمجتمع. "لقد واكبنا الفترة السابقة وموّلناها، بدليل ان حجم التمويل المصرفي للدولة يقارب حجم الدخل القومي، وهي نسبة فريدة". وفي مسألة الفوائد، اوضح في لبنان مرّ بظروف تفضيلية نتيجة خفض معدلات الفوائد عالمياً "بما انعكس ايجاباً على التمويل المصرفي للقطاعين العام والخاص. علماً أن التمويل الداخلي أقل كلفة من سواه، إذ تستدين الدولة بأسعار تفضيلية مقارنة بتصنيفها السيادي، اي إن الفوائد المحددة على خمس سنوات لا تتجاوز 6,50 في المئة في مقابل 40 في المئة في السابق حين كان الدين العام أقل."
وأكد أن انخفاض كلفة التمويل عامل مساعد، موضحاً ان الفائدة تتعلق بالمخاطر "علماً ان المودعين هم من الذين تربطهم علاقة بالبلد وممن يثقون بالقطاع المصرفي وبرقابة السلطات النقدية الجيدة عليه". واكد انه بسمعة لبنان الجيدة، يسهل على القطاع المصرفي جذب رساميل تساعد على انجاح مشروع الشراكة ولا سيما اذا ما استهدف التمويل مشروعاً اقتصادياً مجدياً.
مشروع القانون في طريقه الى مجلس النواب، حيث سيخضع لدرس شامل يفضي الى تحديد مصلحة الدولة والمستهلك والممول، "فالقانون يفشل اذا لم يؤمن مصالح كل الفرقاء المعنيين"، لافتاً الى أن الوزارات ستعد مشاريعها لاستدراج عروض "وقد بادرت جمعية المصارف مع وزارة الطاقة الى تأليف لجنتين تتوليان وضع دراسات مشتركة والاطلاع على برنامج الوزارة بالنسبة الى مشاريع البنية التحتية ودرس موضوع التمويل على أساس الشراكة."

كتبت فيوليت البلعة